"المشاركة السياسية لذوي الإعاقة
دارسة ميدانية بمحافظة الأقصر"

إعداد

صفاء علي يوسف علي

مدير رعاية الشباب – كلية الألسن – جامعة الأقصر

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على مدى تفاعل ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية بمحافظة الأقصر، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام وتطبيق منهج دراسة الحالة ودليل المقابلة على عدد (عشرون حالة) حيث تم اختيار عدد (٥) حالات من ذوي الإعاقة السمعية، وعدد (٥) حالات من ذوي الاعاقة البصرية، وعدد (٥) حالات من ذوي الإعاقة الحركية، وعدد (٥) حالات من ذوي الإعاقة الذهنية، وذلك لمراعاة الاعتبارات الآتيه أن تشمل الحالات ريف وحضر وذكور وإناث تنوع في طبيعة ونوع الإعاقة تنوع في الخصائص من حيث السن والحالة التعليمية والاجتماعية والمهنية. ولقد أسفرت نتائج البحث عن يوجد دعم من قبل الدولة في توفير مقاعد داخل المجالس النيابية لأشخاص ذوي الإعاقة، كما كشفت الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من ذوي الإعاقة لا يرغبون في الترشح للمجالس النيابية لأنهم ليس لديهم من الوعي سياسي ما يؤهلهم في تولي هذه المناصب، بينما أظهرت الدراسة أن هناك علاقة ايجابية بين مستوى التعليم لأشخاص ذوي الإعاقة وبين توليهم مناصب صنع القرار ومشاركتهم السياسية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية – ذوي الإعاقة – النظرية التفاعلية الرمزية.

Abstract

The research aimed to identify the extent of the interaction of people with disabilities in political participation in the Luxor Gover-norate. To achieve this goal, the case study method and the interview guide were used and applied to several (twenty cases), where (5) cases of people with hearing disabilities were selected, (5) cases of people with visual disabilities, (5) cases of people with motor disabilities, and (5) cases of people with mental disabilities. This is to consider the following: cases include rural and urban, males and females, diversity in the nature and type of disability, and diversity in characteristics regarding age, educa-tional, social, and professional status. The results of the research showed that there is support from the state in providing seats in parliament for persons with disabilities. The study also revealed that a large per-centage of people with disabilities do not want to run for parliament because they do not have the political awareness that quali-fies them to hold these positions, while the study showed that there is a positive rela-tionship between the level of education of people with disabilities and their holding of decision-making positions and their politi-cal participation.

Keywords: Political participation - People with disabilities - Symbolic integration theory

مقدمة:

يعدُّ ذووا الإعاقة جزءا لا ينفصلُ بأيّ حالٍ من الأحوال عن كيان المُجتمع الكُليّ، كما أنهم مُكوّنٌ رئيسي للمجتمع والأهمّ بين كل المكوّنات، من خلال ما لديهم من قدرات خاصة وحيث نجد العديد من ذوي الإعاقة حصلوا على مراكز أولي في المسابقات الرياضية وغيرها.

ولقد عُقدت العديد من الاتفاقيات الدولية التي تنص على مساواة ذوي الإعاقة يغيرهم وإعطاء حقوقهم كاملة، فقد نصت المادة (٢٩) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على حقوق هؤلاء في المشاركة في الحياة السياسية والعامة، وتلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بأن تكفل الحقوق السياسية لهم وتعتمد التدابير الملائمة لضمان تمتعهم بحقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم، إما مباشرة أو عن طريق ممثلين يختارونهم بحرية، بما في ذلك كفالة الحق والفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة كي يصوتوا ويُنتَخبوا، وذلك بعدة سبل منها: كفالة أن تكون إجراءات التصويت مناسبة وسهلة الفهم والاستعمال؛ وحماية حقوقهم في التصويت عن طريق الاقتراع السري في الانتخابات والاستفتاءات العامة دون ترهيب، وفي الترشح للانتخابات والتقلد الفعلي للمناصب وأداء جميع المهام العامة في الحكومة على شتى المستويات، وتسهيل استخدام التكنولوجيا والجديدة حيثما اقتضى الأمر ذلك.

وبالرغم من كل هذه المواثيق والاتفاقيات الدولية إلا أن ذوي الإعاقة في المجتمع المصري بصفة عامة ومجتمع صعيد مصر بصفة خاصة مازالوا يعانون من قلة المشاركة في الحياة السياسية؛ بسبب بعض الصعوبات التي تواجههم في الذهاب إلى أماكن صناديق الاقتراع، وكذلك الخوف من التنمر عليهم . وهذا مما استلفت نظر الباحثة إلى ضرورة إجراء دراسة عن المشاركة السياسية لذوي الإعاقة.

أولاً: مشكلة الدراسة ومبرراتها:

إن المشاركة السياسية لذوي الإعاقة في المجتمع المصري بصفة عامة وفي مجتمع صعيد مصر بصفة خاصة لم تصل إلى المستوى المرجو منه، وبالرغم من اهتمام الدولة في الآونة الأخيرة بذوي الهمم في كافة المجالات اهتماما غير مسبوق ولا مثيل له من قبل، وبالرغم أيضا من أن هناك العديد من المواثيق التي تنص على مساواة

ذوي الإعاقة بغيرهم وحقهم في المشاركة في جميع مجالات الحياة داخل المجتمع، إلا أن هناك كثيرًا من المعوقات تقف حائلا بين تلك الحقوق وبين توليهم مناصب في دعم اتخاذ القرار سواء في المجالس النيابية أو التنفيذية على المستوى القومي أو المحلي.

وكذلك هناك بعض الدراسات التي تناولت صور المشاركة السياسية لذوي الإعاقة في المجتمع المصري وحقوقهم في المشاركة السياسية والتحديات والعوائق التي تواجههم مثل دراسة " قياتي عاشور" عن المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر: الواقع والتحديات، وآفاق المستبقل" الذي تناول من خلالها مستوى المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، ورصد التحديات والعوائق التي تحول دون مشاركتهم، ودراسة "حمدي أحمد سيد" عن المشاركة السياسية لذوي الإعاقة الحركية دراسة ميدانية، التي أشارت إلى ضعف المشاركة السياسية من قبل ذوي الإعاقة.

وفي ضوء ما سبق تتمحور مشكلة البحث الراهن حول تساؤل رئيسي: ما مدى تفاعل ذوي الإعاقة للمشاركة السياسية بمحافظة الأقصر، ومدى اهتمام الدولة تجاههم، وطبيعة المعوقات التي تحول بين مشاركتهم؟.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها محاولةً لرسم صورة واضحة المعالم عن دور ذوي الإعاقة والمشاركة السياسية في محافظة الأقصر بصعيد مصر، والاستفادة من نتائجها في التعرف على مدى تفاعل ذوي الإعاقة للمشاركة السياسية، وطبيعة المعوقات التي تواجههم، ومعرفة كيفية وصول بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة بمحافظة الأقصر إلى بعض مناصب اتخاذ القرار، وتسعى هذه الدراسة إلى الإسهام بإضافة تراكمية في مجال الدراسات التطبيقية لعلم الاجتماع السياسي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من هدف رئيسي هو: التعرف على مدى تفاعل ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية بمحافظة الأقصر، ولتحقيق هذا الهدف تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف فرعية تتمثل في التعرف على مدى تفاعلهم واستعدادهم في

المشاركة السياسية، والتعرف على المناصب القيادية التي يتقلدها الأشخاص ذوي الإعاقة بمحافظة الأقصر، التعرف على أشكال وصور اهتمام الدولة بذوي الإعاقة في المشاركة السياسية، والكشف عن معوقات التفاعل لذوي الإعاقة في المشاركة السياسية بمحافظة الأقصر.

رابعا: تساؤلات الدراسة:

جاءت الدراسة بتساؤل رئيسي مؤداه:

ما هو مدى تفاعل ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية بحضر وريف محافظة الأقصر؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية كالتالي:

١ – ما مدى تفاعل واستعداد ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية بمحافظة الأقصر؟

٢ – ما هي المناصب القيادية التي يتقلدها الأشخاص ذوي الإعاقة بمحافظة الأقصر ؟

٣ – ما هي أشكال وصور اهتمام الدولة بذوي الإعاقة للمشاركة السياسية؟

٤ – ما طبيعة المعوقات التي تواجه ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية بمحافظة؟.

خامسا : المناهج وأدوات جمع البيانات:

١ – الملاحظة بالمشاركة :

٢ – منهج دراسة الحالة :

لما كانت الدراسة الراهنة تتناول دور ذوي الإعاقة والمشاركة السياسية – دارسة ميدانية بمحافظة الأقصر ، فقد استعانت الباحثة بهذا المنهج لأهميته في تناول موضوع الدراسة بعمق، والكشف عن مدى تفاعل ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية.

٣ – دليل المقابلة :

استعانت الباحثة في دراستها بدليل المقابلة، كاعتباره أداة لجمع البيانات التي تتصل بموضوع دراستها، وقد صاغت أسئلتها بما يخدم تساؤلات الدراسة وأهدافها.

سادسا: مجالات الدراسة :

١ – المجال البشرى :

يقصد به على مَن مِن البشر تجرى الدراسة، وفي هذه الدراسة تم اختيار عدد (عشرون) حالة، حيث تم اختيار عدد (٥) حالات من ذوي الإعاقة السمعية، وعدد (٥) حالات من ذوي الاعاقة البصرية، وعدد (٥) حالات من ذوي الإعاقة الحركية، وعدد (٥) حالات من ذوي الإعاقة الذهنية، وقد تم اختيار حالات هذه الدراسة بالطريقة العمدية، حيث تم مراعاة الاعتبارات الآتية:

أ- أن تشمل الحالات ريف وحضر محافظة الأقصر.

ب-أن تشمل الحالات ذكور وإناث من محافظة الأقصر.

ج- أن تشمل الحالات تنوع في طبيعة ونوع الإعاقة.

د- أن تشمل الحالات على تنوع في الخصائص من حيث السن والحالة التعليمية والاجتماعية والمهنية.

٢ – المجال الجغرافي :

أجريت الدراسة على محافظة الأقصر بصعيد مصر.

سابعا : انتماءات الدراسة ومنطلقاتها النظرية:

لما كانت الدراسة الراهنة تتناول دور ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية – دارسة ميدانية بمحافظة الأقصر، فإنها تنتمى إلى علم الاجتماع السياسي.

ثامناً: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية تعنى أن يضمن أى نظام ديمقراطى الفرص للمواطنين ليشاركوا في صنع وتنفيذ القرارات السياسية من سن القوانين، واختيار ممثلى السلطة العامة مع عدم ممارسة أى ضغط من قبل سلطة

الدولة،أو بعبارة أخرى، يقصد بالمشاركة النشاط الطوعى الذى يمارسه المواطن بهدف التأثير على الحياة العامة خاصة في النواحى السياسية [١].

يعرف "هربرت ماكلوسى Herbert "المشاركة السياسية بأنها " تلك الأنشطة الإرادية التى يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم،والمساهمة في صنع السياسات و القرارات بشكل مباشر وغير مباشر،أى أنها تعنى اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي[٢].

فالمشاركة السياسية بمعناها الواسع. ومن وجهة نظر علماء السياسة، تتصل بإعطاء الحق الديمقراطى الدستورى لكافة أفراد المجتمع البالغين،العاقلين، بالاشتراك بصورة منظمة، في صنع القرارات السياسية التى تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات، وأن المشاركة في إطار ديمقراطى، أما معنى المشاركة السياسية من وجهة نظر علماء الاجتماع، فهى العملية التى يقوم الفرد فيها بدور في الحياة السياسية، بقصد تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يُسهم في وضع الأهداف وتحقيقيها، والتعرف على أفضل الأساليب لذلك، على أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتى والعمل التطوعى [٣].

والمشاركة السياسية تعد سلوك إيجابي للمواطن إما أن يأتى به منفردا كالتصويت في الإنتخابات أو مع غيره من المواطنين كالاحتجاجات والتظاهرات العامة والإضرابات، ويجب أن تنبع المشاركة من الإقتناع وحده دون أى ترغيب أو ترهيب يمارس على المواطنين للتأثير في درجة وكيفية مشاركتهم، والمشاركة ترتبط عضويا بالوعى السياسي،والتنشئة الاجتماعية والسياسية،ومستوى التعليم، وهى لا تتم في غياب الحرية الإعلامية وتدفق المعلومات،إضافة إلى تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات[٤].

كـذلك الانتخابـات لَهـا الـدور المحـورى فـي المجتمعـاتِ الديمقراطيـةِ، هـو لـيس فقـط التصـويت الـذى مَـنْ الضَّـرُورى إن يُؤْخَـذَ فـي الحسـبان فـي تقيـيم الاشـتراك السياسـي – ولكـن هنـاك العديـد مِـنْ الطـرقِ الأخـرى للمُحَاوَلَـة للتَـأثير علـى صـانعي القـرارِ السياسـي والسياسـات. الشـباب قَـدْ يُصـوّتُ أقـل مِـنْ الأجيـالِ الأقـدمِ، لكـن فـي نفـس الوقـت، هـم مُمَثَّـل أكثـر مـن الـلازم فـي البـديلِ، مـا يسـمّى بالأشكالِ 'الجديدةِ' للاشتراك السياسي [٥].

الحـقّ وإن الاشـتراك السياسـي لا يُمكـنُ أن يمـارس عمليـاً بـدون الاحتـرام الكـافي للحقـوق الأخـرى مثـل حريـةِ التعبيـر، وحريـة الصـحافة وحـقّ التصـويت فـي الانتخابات والحرية في تَأسيس الأحزاب السياسية [٦].

والمشـاركة السياسـية هـى عنصـر ضـرورى فـي كـل نظـام سياسـى، لـذا شـجعت جميـع الأنظمـة السياسـية المشـاركة السياسـية بـدرجات متفاوتـة مـن خـلال إشـراك النـاس فـي أمـور الدولـة، والمشـاركة السياسـية يُعـزز الاسـتقرار والنظـام مـن خـلال تعزيـز شـرعية السـلطة السياسـية. حيـث إن النـاس الـذين يعيشـون فـي مجتمـع معـين يمكـنهم المشـاركة فـي النظـام السياسـي، والتـى تعمـل على تطوير النظام.

إذن، المشـاركة السياسـية قَـدْ تزِيـدُ مـن معرفـةَ المـواطنين حـول القضـايا المعيّنـةِ، والحقـوق الخاصـة بهـم كمـواطنين، و تشـجّيعُ المـواطنين لفَهْـم حقـوقِهم بشكل أفضل كمواطنين بالإضافة إلى مسؤولياتِ وواجبات الحكومةِ [٧].

التعريـف الإجرائـي للمشـاركة السياسـية هـو " مشـاركة جميـع أفـراد المجتمـع فـي مشـاركتهم السياسـية مـن خـلال اسـتعدادهم فـي الـذهاب إلـى صـناديق الاقتـراع لـلإدلاء بأصـواتهم، وترشـحهم فـي المجـالس النيابيـة والمحليـة، وكـذلك تـوليهم مناصب اتخاذ القرار.

٢ – مفهوم ذوي الإعاقة:

تعـرف الإعاقـة فـي التصـنيف الـدولي لـلأداء، والإعاقـة، والصـحة لمنظمـة الصـحة العالميـة بأنهـا" هـم الأشـخاص الـذين لـديهم إعاقـة جسـديًا أو عقليًـا لهـا

تأثير سلبي كبير وطويل الأجل على قدرتهم على القيام بالأنشطة اليومية العادية وواجبات الحكومةِ [٨].

تعرف إتفاقية حقوق الإنسان الأشخاص ذوي الإعاقة الخاصة بأنهم "كل من يعانون من نواحي ضعف طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين [٩].

ويكشف تعريف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن أمرين أساسيين هما [١٠]:

أ – "الإعاقة" تشمل الأشخاص الذين يعانون من ضعف جسدي أو عقلي أو فكري أو حسي على المدى الطويل.

ب – هذا الضعف يؤدي إلى بروز الحواجز (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية) التي تمنع أي شخص من المشاركة الكاملة والعادلة في أنشطة المجتمع بما يضيف حالة أخرى من العجز.

التعريف الإجرائي لذوي الإعاقة هو " هم الأشخاص الذي يعانون من ضعف بصري أوسمعي أو حركي أو ذهني ويحتاجون إلى المساعدة في بعض مهام حياتهم الاجتماعية العلمية والعملية، وكذلك في مشاركتهم للأنشطة السياسية أو الاجتماعية والرياضية ..إلخ".

٣ - مفهوم الإعاقة السمعية:

هي تلك الحالة التي يعاني منها الفرد نتيجة عوامل وراثية أو خلقية أو بيئية مكتسبة من قصور سمعي، يترتب عليه آثار اجتماعية أو نفسية أو الاثنين معا، وتحول بينه وبين تعلم وأداء بعض الأعمال والأنشطة الاجتماعية التي يؤديها الفرد العادي بدرجة كافية، وقد يكون القصور السمعي كليا أو جزيئا، شديدا أو متوسطا أو ضعيفا، وقد يكون مؤقتا أو دائما [١١].

وقد عرف "هالاهان، وكوفمان" Hallahan & Kauffman المعاق سمعيا أو ضعيف السمع بأنه الفرد الذي لا تكون حاسة السمع لديه وظيفية فعالة للاستفادة منها في الحياة اليومية، وهذه الفئة تضم داخلها الصمم الخلقي وهم الأفراد الذين ولدوا بالإعاقة السمعية، والصمم العارض وهم الأفراد الذين ولدوا بحاسة سمع عادية ثم فقدوها بسبب مرض أو حادث [١٢].

المعاق سمعيا : هو ذلك الشخص الذي يعاني صعوبات أو قصور في حاسة السمع يتراوح ما بين (٣٠) وأقل من (٧٠) ديسبل، لكنه لا يعوق فاعليتها من الناحية الوظيفية في اكتساب المعلومات اللغوية سواء باستخدام المعينات السمعية أم دونها [١٣].

التعريف الإجرائي للإعاقة السمعية هو " الشخص الذي يعاني من ضعف السمع كليا أو جزئيا مما يؤثر على أداء مهامه بطريقة كاملة".

٤ - مفهوم الإعاقة الحركية:

هي نقص أو تقييد في إمكانية المشاركة ومحدودية في القيام بأنشطة الحياة اليومية نتيجة تفاعل بين خلل أو قصور في الجهاز الحركي وعوامل (حواجز) بيئية فيزيقية أو اجتماعية أو حقوقية أو إدارية معطلة، فالإعاقة الحركية تنشأ وتتحدد شدتها وتأثيرها نتيجة لعاملين؛ الأول هو وجود خلل ما في أعضاء أو أجزاء من الجهاز الحركي ؛ والثاني هو بيئة محيطة معطلة أو غير مساعدة [١٤]. وهناك تعريف آخر للإعاقة الحركية هو الشخص الذي لا يستطيع أن يحيا حياة طبيعية كالآخرين، نتيجة قصور أو عجز في وظائف الجسم بدنيا كان أم حسيا، يؤثر على مظاهر النمو العقلي والاجتماعي والانفعالي سواء كان هذا العجز ولاديا أم مكتسبا[١٥]. ترى منظمة العمل الدولية أن الشخص المعاق هو أي فرد تقل فرصته بشكل ملحوظ في تأمين المحافظة على التقدم لعمل مناسب نتيجة قصور جسدي أو عقلي دائم [١٦].

التعريف الإجرائي للإعاقة الحركية هو" الشخص الذي لا يمارس حياته بشكل طبيعي نتيجة قصور في وظائف الجسم بدنيا ".

٥ - مفهوم الإعاقة الذهنية:

هي "مستوى الأداء الوظيفي العقلي الذي يقل عن المتوسط بدرجة ملحوظة والذي يؤدي إلى تدني في تعدد مظاهر السلوك التكيفي و تٍظهر في مراحل العمر النمائية [١٧]. وكذلك يمكن تعريف الإعاقة الذهنية من وجهة نظر علماء الاجتماع هي أنها مدى نجاح أو فشل الفرد في الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية المتوقعة منه مقارنة مع نظرائه في نفس المجموعة العمرية وعلى ذلك يعتبر الفرد معاقاً عقليا إذا فشل في القيام بالمتطلبات الاجتماعية المتوقعة منه [١٨].

وهناك تعريف آخر للإعاقة الذهنية بأنها: مصطلح يشير إلى الأفراد الذين لديهم ضعف وقصور في القدرة العقلية؛ نتيجة عدم اكتمال نضج الدماغ وخلاياه ومراكزه، بما ينعكس على نسبة ذكائهم، حيث تقل عن ٧٠ درجة على أحد مقاييس الذكاء، وتتضح آثاره من خلال القصور في عدد من المجالات منها: التحصيل، والمهارات الأكاديمية الوظيفية، والمهارات الاجتماعية والتكيفية، وتجهيز المعلومات، وتظهر الإعاقة العقلية قبل سن الثامنة عشر [١٩].

التعريف الإجرائي للإعاقة الذهنية هو" انخفاض في مستوى الأداء الذهني للشخص منذ الولادة أو الطفولة مما يؤدي إلى عدم قدرته على ممارسة أنشطة الحياة بقدرة كافية ".

٦ - مفهوم الإعاقة البصرية:

هي حالة يفقد الفرد فيها القدرة على استخدام حاسة البصر بفاعلية بما يؤثر سلبا في أدائه ونموه[٢٠]. وكذلك يمكن تعريف المعاق بصريا بأنه الشخص الذي يعجز عن استخدام بصره في الحصول على المعرفة ويعتمد على

حواسه الأخرى في عملية التعليم[٢١]. ويعرف أيضا بأن الفرد لا يتلقى أي معلومات مفيدة من خلال الشعور بالرؤية ويجب استخدام الحواس اللمسية والسمعية للتعلم(٢٢). وهناك من يعرف الإعاقة البصرية بأنها تعني حدة البصر البالغة ٢٠/٢٠٠ أن الفرد يستطيع القراءة ولكن حدة البصر لا تؤهلم لممارسة الحياة اليومية [٢٣].

التعريف الإجرائي للإعاقة البصرية هو" الشخص الذي يفقد القدرة على استخدام بصره في أداء وظائفه وكافة مهام الحياة نتيجة فقد جزئي أو كلي لحاسة البصر لديه".

تاسعاً: النظرية التي تتبناها الدراسة هي التفاعلية الرمزية:

يري أنصار التفاعلية الرمزية أن جميع صور التفاعل بين الأفراد تتضمن تبادلا للرموز فعندما تتفاعل مع الأخرين نبحث دوما عن مفاتيح حول أنسب أنماط السلوك في السياق الذي يحدث فيه التفاعل، وعن مفاتيح حول كيفية تفسير ما يقصده الآخرون [٢٤].

وهي تقوم على مجموعة من المسلمات حول الفاعل الاجتماعي وهي: أن الفاعل يختار من بين أهداف ويختار الوسائل لتحقيق تلك الأهداف في موقف يتكون من موضوعات مادية واجتماعية. والأخيرة تتضمن معايير اجتماعية وقيما ثقافية، وتتطلب عملية خلق المؤسسات أن يوجه الفاعلون أفعالهم نحو بعض لتحقيق الاشباع المتبادل، وإذا ما نجحت تلك العملية فإن أفعالهم تصبح ثابتة وتتخذ أنماطا من أدوار المكانة، أي تشكل بنية أدوار[٢٥].

يعتبر ميد أن الفعل هو "الوحدة الأكثر بدائية" في نظريته في تحليل الفعل، يقترب ميد من نهج السلوكيين ويركز على التحفيز والاستجابة. وكما يقول ميد "نحن نتصور الحافز على أنه استجابة مناسبة أو فرصة للفعل، وليس على أنه إكراه أو تفويض". وحدد ميد أربع مراحل أساسية ومترابطة في

الفعل: المرحلة الأولى هي مرحلة الحافز التي تتضمن تحفيزا حسيا فورياً" ورد فعل الفاعل على التحفيز والحاجة إلى القيام بشيء حيال ذلك. الجوع هو مثال جيد على الحافز حيث يفكر الفاعل البشري في الاستجابة المناسبة. المرحلة الثانية من الفعل هي الادراك حيث يبحث الفاعل ويتفاعل مع المحفزات التي تتعلق بالحافز، المرحلة الثالثة هي الاستغلال بمجرد أن يتجلى الدافع نفسه ويتم إدراك الموضوع، المرحلة الأخيرة هي اتخاذ إجراء يشبع الحافز الأصلي [٢٦].

تبنت الباحثة تلك النظرية لكونها المناسبة لموضوع الدراسة من حيث أن الفرد يختار من بين أهدافه إن كان هدف الوصول إلى مراكز صنع القرار، وكذلك يختار الوسائل لتحقيق تلك الأهداف. وكذلك الأربع مراحل الذي تحدث عنهم "جورج ميد" هم نفس المراحل التي يمر بها الفرد في رغبة الوصول لمراكز صنع القرار، وهي أن يشعر الفرد بالرغبة في الترشح للمجالس النيابية، ثم يدرك إن كان يريد الترشح للمجالس النيابية أم لا، ثم يبدأ باستغلال الموارد المتاحة من حواليه سواء موارد بشرية أو علمية أو مادية، ثم يتخذ قرار الترشح للمجالس النيابية سعياً لتحقيق أهدافه السياسية.

عاشراً: الدراسات السابقة – رؤية نقدية:

الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت المشاركة السياسية لذوي الإعاقة سواء على مستوى الدول والمجتمعات لمعرفة أشكال وصور المشاركة السياسية لذوي الإعاقة وكذلك المعوقات والتحديات التي تواجههم. وقد ركزت بعض الدراسات على ضعف المشاركة السياسية وأسبابها. وفي هذه الدراسة نستعرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت المشاركة السياسية لذوي الإعاقة بصفة مباشرة أو غير مباشرة فيما يلي:

ففي دراسة (Maxwell Peprah Opokua)[٢٧]. والتي هدفت الدراسة إلى تقييم مدى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الشؤون السياسية في

بلدية بويا في الكاميرون، استخدمت الدراسة المنهج النوعي، وتم اختيار العينة من ثلاث إعاقات وهم ضعاف البصر والمعاقين حركيا وضعاف السمع، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أوضحت الدراسة أن الامكانيات المادية أعاقت مشاركتهم في الأنشطة السياسية على الصعيدين المحلي الوطني، كما كشفت الدراسة عدم مشاركة ذوي الإعاقة في صنع القرار في الكاميرون ويرجع ذلك إلى أنهم يعتقدون أن الناس يعتبرونهم غير مؤهلين للمشاركة في اتخاذ قرارات جيدة.

وفي دراسة (Fredrick Msigallah) [٢٨] حول معرفة مدى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية الانتخابات العامة لعام ٢٠١٠ في تنزانيا وإلى أي مدى تم تنفيذ وعود NEC لهم بنجاح. وبالتالي كان الاستطلاع يسعى بشكل خاص إلى: تقييم إمكانية الوصول إلى مراكز الاقتراع والمعلومات الانتخابية للأشخاص ذوي الإعاقة ؛ تقييم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحملة الانتخابية. وقد كشف هذا الاستطلاع أنه خلال ٢٠١٠ الانتخابات العامة في تنزانيا ، تم إجراء بعض التحسينات لتمكين مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة بالانتخابات السابقة حيث أصبح لديهم إمكانية وصول أفضل إلى التصويت ، والمشاركة بشكل متزايد كمرشحين.

كما أشارت دراسة (Thad E. Hall R. Michael Alvarez)[٢٩] إلى معرفة العوائق التي تحول دون المشاركة السياسية للأفراد ذوي الإعاقة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ترتبط جزئيًا بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية وترتبط جزئيًا على وجه التحديد بالإعاقة التي يعانون منها، وكذلك أن العديد من الأفراد ذوي الإعاقة يعانون من صعوبات في الحركة أو صعوبات في الخروج من مكانهم.

وقد أوضحت دراسة (Sierra Powell) [٣٠]. أنه على الرغم من انخفاض مستويات المشاركة في الانتخابات الأخيرة ، كان الأشخاص ذوو الإعاقة لهم نسبة كبيرة في المشاركة، وأفاد الأشخاص ذوو الإعاقة أنهم مهتمون بالسياسة أكثر من أولئك الذين ليس لديهم إعاقات، وقد أوضحت الدراسة أن معدلات المشاركة المنخفضة بين الأشخاص ذوي الإعاقة ترجع ذلك جزئيًا إلى انخفاض مستويات الانتباه للأخبار والمعرفة السياسية والتصورات السلبية عن الحكومة.

بينما دراسة (Alexsander Yandra & Yulianti Asyar) بعنوان "المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة (ضعيف الذهن) في انتخابات ٢٠١٩ في مقاطعة رياو"[٣١]. أوضحت أن المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة ضعاف الأذهان لا تزال ضعيفة وهى حوالي ٤٥٪ وأقل بكثير من النسبة السياسية لشعب رياو تبلغ ٧٨٪ ، مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في استخدام حقوق التصويت الخاصة بهم ليس هو الأمثل ، و كان هذا بسبب عدم وجود آلية خاصة بالنسبة لهم للمشاركة في الانتخابات التي كان لها بعد ذلك تأثير على التصويت المهمل الصحيح.

كما أشارت دراسة (المفوضية السامية لحقوق الإنسان) [٣٢] التي ركزت على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة، وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة في مجال مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات وفي إدارة الشؤون العامة، وتكشف عن التحديات الرئيسية التي لا تزال تمنع أو تحد من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة في بلداهنم مشار كةً فعالة على قدم المساواة مع غيرهم. فقد توصلت إلى لا تزال معظم البلدان التي أجابت على استبيان المفوضية تحرم الأشخاص الذين يعانون من إعاقة عقلية أو إعاقة نفسية – اجتماعية من

حقهم في التصويت والترشح للانتخابات استناداً إلى أحكام دستورية أو قانونية تربط حقوقهم السياسية بالأهلية القانونية.

بينما (قياتي) في دراسته " المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر: الواقع، التحديات، وآفاق المستبقل" [٣٣]. حيث هدفت الوقوف على مستوى المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، ورصد التحديات والعوائق التي تحول دون مشاركتهم، والتعرف على الفرص وآفاق المستقبل من البرامج والسياسات. حيث استخدم الباحث المنهج الأنثروبولوجي كيفية ارتكزت في جمع البيانات على أداة المقابلات شبه الموجهة، وتم اختيار المشاركين من ثلاث فئات: (ضعاف البصر، وضعاف السمع، وضعاف الجسد)، باستخدام التحليل الكيفي في سياق الأدبيات ذات الصلة والنماذج الطبية والاجتماعية للإعاقة. وأظهرت نتائج الدراسة أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة كانت في حدها الأدنى، حيث أن الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية عاقت مشاركتهم في الأنشطة السياسية، وكشفت النتائج أن العقبات الأكثر شيوعا كانت ضعف التواصل، ومواقفهم السلبية تجاه السياسة والسياسيين، والبيئات المادية التي لا يمكن الوصول إليها، والفقر والتعليم الرسمي المنخفض، وكشفت الدراسة أيضا عن الفرص التي من أبرزها التشريعات القانونية والمبادرات الوطنية.

وفي دراسة أخرى أجرها (حمدي أحمد سيد) [٣٤] هدفت للوصول إلى تصور عن وضعية المشاركة السياسية لدى المعوقين حركيا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي الاستطلاعي واستمارة استبيان وطبقت على عينة (١٥٠ مبحوث). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية ضعيفة بين تصورات المبحوثين والاهتمام بالنشاط السياسي، أوضحت الدراسة ان هناك مجموعة من المعوقات التي تقف حائلا أمام المشاركة السياسية للمعوقين حركيا ومنهم عدم تلبية مطابلهم (٨٠%)، والنظرة السلبية لهم (٧١%)، إبعاد

الدولة المعوقين عن المشاركة في الحياة السياسية (٦٢%)، والأمية السياسية (٤٩%)، وانتهت الدراسة أن مستوى المشاركة السياسية للمعوقين حركيا بلغ ٠.٤٣ وهي نسبة أقل من المتوسط تتطلب تضافر الجهود المختلفة لرفع درجة ومستوى المشاركة السياسية لدى المعوقين حركياً.

ويتضح من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت المشاركة السياسية لذوي الإعاقة أن هناك تنوع في استخدام المنهج مابين المنهج المسح الاجتماعي والوصفي، بينما تناولت الدراسة الراهنة منهج الملاحظة بالمشاركة ودراسة الحالة ودليل المقابلة. وحيث اعتمدت أغلبية الدراسات السابقة على الأسلوب الكمي بينما الدراسة الراهنة اعتمدت على الأسلوب الكيفي.

إحدى عشر: تحليل حالات الدراسة ومناقشة تساؤلاتها:

استخدمت الباحثة أسلوب دراسة الحالة في البحث الراهن، للتعرف على المشاركة السياسية لذوي الإعاقة، وذلك من خلال المقابلات التي أجرتها الباحثة مع أفراد عينة الدراسة، حيث اختارت عدد (عشرين) حالة وأجريت عليها الدراسة.

وجاء التساؤل الرئيسي للدراسة ومؤداه:

ما هو مدي تفاعل ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية؟

أولا: مناقشة التساؤل الفرعي الأول الذى مؤداه :

(ما مدى تفاعل واستعداد ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية بمحافظة الأقصر؟)

وللإجابة على هذا التساؤل فإن الباحثة سوف تعرض العناصر الآتية:

١-تمكين ذوي الإعاقة من الفوز بالمجالس النيابية:

إن ذوي الإعاقة فئة مهمة من فئات المجتمع ولها تأثير ودور كبير في المشاركة السياسية داخل المجتمع المصرى بصفة عامة وكثير منهم لديه من الثقافة والوعي السياسي، وهذا ما أكده المبحوث في الحالة الأولي بقوله:

(نعم هناك امرأة فازت من مركز إسنا في المجالس النيابية، علشان تدعيم الحزب لها سياسياً، وكذلك نظام الكوتا، ووقوف أهالى قرى جنوب إسنا معها و تدعيمها سياسياً، والقبلية و الوضع السياسي لأن يكون مقعد ذوى الإعاقة في إسنا، وتشجيع زوجها و أبنائها و أهالى المنطقة)، وأكد على ذلك المبحوث في الحالة الخامسة بقوله: (أعرف مرأة فازت من اسنا بالمجالس النيابية، والسبب أن الدولة في اهتمامها بذوي الإعاقة عملت تمثيل ليهم في القوائم فمثال قائمة الصعيد لينا ٣ مقاعد منهم مقعد في محافظة الأقصر حاليا بس مفيش تمثيل في مجلس الشيوخ ولسه مفيش محليات)، أما الحالة الثالثة عشر فقالت: (أيوه أنا ترشحت للمجلس النيابي وفزت، علشان تدعيم الحزب لي، وزيادة الوعي عند الناس أنه من حق أي فرد يترشح مش شرط رجل ولا مرأة ولا شخص ذو إعاقة ولا شخص عادي، وبمساندة الأسرة والعيلة لي وكل الناس). وحيث أكدت الحالة الرابعة والسادسة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر والثالثة عشر والسابعة عشر والعشرون بقولهم: (أيوه توجد امرأة فازت بالانتخابات من محافظة الأقصر مركز إسنا).

من خلال الدراسة الميدانية للحالات التي أُجريت عليها الدراسة لوحظ أنه يوجد مشاركة سياسية حقيقية لذوي الإحتياجات الخاصة ويؤكد ذلك ترشح إمرأة من ذوي الإعاقة الحركية للمجالس النيابية وفوزها بالمقعد، مما يؤكد زيادة الوعي السياسي لذوي الإعاقة والتمسك بحقوقهم السياسية التى أقرتها لهم الدولة.

٢- تهميش ذوي الإعاقة من المجالس النيابية:

أكدت غالبية الحالات أن هناك كثيرًا من المترشحين خسروا في الانتخابات، وأكدو بقولهن أن السبب في الخسارة : (مافيش دعم وملهوش قاعدة شعبية وعدم الاعداد المسبق للانتخابات وغير مؤهلين سياسياً للوضع السياسي و الانتماءات السياسية).

ويمكن القول بأن غالبية المبحوثين الذين أجريت عليهم الدراسة وينتمون إلى مجتمع الدراسة بمحافظة الأقصر، أكدوا أن هناك كثير من المرشحين خسروا في الانتخابات لأسباب كثيرة تتمثل في أنهم غير مؤهلين للوضع السياسي وأيضا عدم الإعداد الجيد للدعاية الانتخابية بالإضافة إلى ثقافة عدم تقبل أن يمثلهم أفراد من ذوي الإعاقة.

٣- الترشح للمجالس النيابية:

المشاركة السياسية هى عنصر ضرورى في كل نظام سياسى، لذا شجعت جميع الأنظمة السياسية المشاركة السياسية بدرجات متفاوتة من خلال إشراك الناس في أمور الدولة، والمشاركة السياسية تعزز الاستقرار والنظام من خلال تعزيز شرعية السلطة السياسية.

وهذا ما أكد عليه المبحوث في الحالة الأولي بقوله: (طبعا أشجعهم بقوة كمان ليه علشان احنا جزء من نسيج الوطن ده ومواطنين لا ينقصنا أي شيئ غير أن لينا طبيعة خاصة في تكوين جسدنا او صحتنا او حركتنا وكمان مفيش فرق بين مواطن ومواطن آخر في الحقوق والواجبات)، المبحوث في الحالة الخامسة قوله : (أه أشجع الترشح للانتخابات المحلية و النيابية لأنه حق مشروع للترشح و التعبير السياسي)، أما الحالة الثالثة عشر فقد جاء قول المبحوث: (أيوه أشجع لأنه حق سياسي ومن خلال التمسك بحقهم في الترشح وسوف يقدم الكثير من الخدمات للمجتمع عامة لذوي ٱلإعاقة خاصة بتقديم ما يحتاجوه من الخدمات الخاصة بهم).

وفي المقابل فإن الحالات الثانية، والثالثة، والرابعة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، والعاشرة، والحادية عشر، والثانية عشر، والرابعة عشر، والخامسة عشر، والسادسة عشر، والثامنة عشر، والتاسعة عشر، والعشرون، قد جاء قولهم: (لا أشجع، علشان دورهم غير فعال).

وقد لوحظ من الدراسة الميدانية أن غالبية المبحوثين في مجتمع الدراسة، أكدوا أنهم لا يشجعون أفراد المجتمع على الترشح للمجالس النيابية والمحلية لأن دورهم غير فعال في جلسات البرلمان والمطالبة بحقوقهم الخدمية.

تعد المشاركة السياسية حقاً من حقوق ذوي الإعاقة التي نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية سواء كانت من خلال الترشح للمجالس المحلية والنيابية أو عن طريق الإدلاء بأصواتهم في العملية الانتخابية، إلا أن غالبية الحالات التي أجريت عليها الدارسة أكدوا عدم رغبتهم في الترشح في أي من المجالس المحلية أو النيابية لوجود بعض الأسباب وذلك بقولهم: (لأنني غير كفء لها، وغير مدرب سياسياً، وعدم وجود جبهه مدعمة)، إلا أن المبحوث في الحالة الخامسة ذكر قوله: (والله لو جات فرصة مناسبة أرشح نفسي علشان أقدر أساعد الفئة اللي أنا منها وبمثلها في احتياجاتهم ومتطلباتهم لدي الدوله واسعي للارتقاء بمستوي الخدمة المقدمة لهم وتطبيق القانون الخاص بهم)، وأكدت الحالة الثالثة عشر بقولها: (أنا بالفعل ترشحت وفوزت في الانتخابات بمقعد في البرلمان وهأرشح نفسي في دورة انتخابية قادمة علشان أساهم في وضع التشريعات اللي من خلالها يمكن توفير كافة الخدمات والسبل لذوي الإعاقة).

ومن خلال الدراسة الميدانية يمكن القول بأن غالبية المبحوثين الذين أجريت عليهم الدراسة وينتمون إلى مجتمع الدراسة بمحافظة الأقصر، يؤكدون عدم رغبتهم في الترشخ للمجالس النيابية أو المحلية لأنهم غير مدربين سياسيا ولعدم وجود جبهات مدعمة لهم.

٤- الاقتراع والعملية الانتخابية:

الانتخابات لها الدور المحورى في المجتمعات الديمقراطية، والتصويت في الانتخابات يعد من أهم أنواع المشاركة السياسية، وإن لذوي

الإعاقة دورا هاما في العمل السياسي يتجلى من خلال الذهاب إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم، ويوكد كذلك المبحوث في الحالة الأولى: (طبعا لأنها حقوق مشرعة كفلها الدستور و القانون لكل ذوى الإعاقة)، وحيث أكدت الحالة الخامسة ذلك بقوله: (أكيد بشارك في كل وأي انتخابات واغلب الأحيان بكون مراقب كمان العملية الانتخابية دي واجب علي كل مصري لضمان تولي الأفضل لصالح الوطن والمواطن)، وجاءت الحالة الثالثة عشر بقولها: (أكيد لازم، علشان حق شرعي القانون كفله لجميع أفراد المجتمع، وعلشان أيضا صوت الفرد يصل لمن يستحق، وعلشان بكره وبعده ما يقولش إن حقوقهم مهدوره).

وفي المقابل نجد عزوفاً من البعض عن المشاركة السياسية من خلال عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية، لأسباب كثيرة منها عدم ترشح الشخص المناسب، وهناك صعوبة لبعضهم في الذهاب إلى صناديق الاقتراع بسبب عدم توفير السبل اللازمة والمتاحة للذهاب لمقار اللجان الانتخابية بإدلاء صوتهم، وهذا ما أكدت عليه الحالات الثانية، والثالثة، والرابعة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، والعاشرة، والحادية عشر، والثانية عشر، والرابعة عشر، والخامسة عشر، والسادسة عشر، والثامنة عشر، والتاسعة عشر، والعشرون، بقولهم (لا ، علشان عدم وجود مرشحين مناسبين للمكان، وأماكن الاقتراع بعيدة وهتكلف مواصلات خاصة على حسابي).

وقد لوحظ من الدراسة الميدانية أن هناك عدداً كبيراً من ذوي الإحتياجات الخاصة لا يشاركون بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية وخاصة ذوي الإعاقة البصرية والذهنية نظراً لظروفهم الصحية ووجود بعض الصعوبات في الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة – ألكسندر ياندرا و يوليانتي أسيار– بعنوان "المشاركة السياسية

للأشخاص ذوي الإعاقة (ضعيف الذهن) في انتخابات ٢٠١٩ في مقاطعة رياو حيث لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة من ضعاف الأذهان منخفضين في المشاركة السياسية بحوالي نسبة ٤٥٪ وأقل بكثير من نسبة المشاركة السياسية لشعب رياو التي تبلغ ٧٨٪ ، كما أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في استخدام حقوق التصويت الخاصة بهم ليس هو الأمثل ، وهذا يتفق مع نتيجة دراسة – ثاد هول آر مايكل ألفاريز– بعنوان "تحديد العوائق التي تحول دون المشاركة السياسية للأفراد ذوي الإعاقة" حيث أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ترتبط جزئيًا بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية وترتبط جزئيًا على وجه التحديد بالإعاقة التي يعانون منها.

٥– عضوية الأحزاب السياسية:

يؤدي الحزب السياسي دورا مهما في بلورة عناصر الثقافة السياسية وإكساب الوعي السياسي، لأنه يقوم بدور الموجه والمثقف للجمهور، وذلك من خلال طرحه لأفكار بعينها تمس قضايا المجتمع ومشكلاته، محاولا إكساب أفراده معايير السلوك السياسي،إلى جانب إكسابهم القيم والمفاهيم والاتجاهات ذات الصلة، ناهيك عن مشاركتهم في تلك القضايا ليكونوا أعضاء فاعلين على قدر من المسئولية تجاه مجتمعهم، يؤكد ذلك قول المبحوث في الحالة الأولى : (نعم أنا عضو في حزب سياسي، جايز يحرك الأوضاع الاجتماعية و السياسية لذوى الإعاقة)، وأما المبحوث في الحالة الخامسة فقد ذكر قوله: (أنا امين امانة ذوي الإعاقة بحزب حاليا – وسابقا كنت في مستقبل وطن امين أمانة ذوي الإعاقة)، أما الحالة الثالثة عشر أكدت ذلك بقولها: (نعم أنا في حزب سياسي، والحزب كان له الفضل في ترشيحي وفوزي في الانتخابات البرلمانية وأشجع كل ذوي الإعاقة وكل أفراد المجتمع في الانضمام إلى الأحزاب السياسية).

وفي المقابل فإن غالبية الحالات لا يريدون الانضمام إلى الأحزاب السياسية وأكدو ذلك بقولهم: (مش بنحب نضم لأى حزب علشان الحزب لي مصالحه الخاصة في الأول والآخر).

وقد لوحظ من الدراسة الميدانية أن غالبية المبحوثين في مجتمع الدراسة من ذوي الإعاقة، قد أكدوا عدم رغبتهم بانضمامهم للأحزاب السياسية، يرجع ذلك إلى ظروفهم الصحية وعدم قدرتهم على التفاعل مع الجماهير التي تحتاج إلى قدرات مهارية وحركية يجدون فيها صعوبة لظروف الإعاقات التي يعانون منها في حياتهم اليومية بصفة عامة.

٦- الوعي السياسي :

إن مشاركة ذوي الإعاقة في الندوات والمؤتمرات السياسية يساعدهم في زيادة الوعي السياسي واكتساب الخبرة السياسية لديهم، وهذا ما أكدت عليه الحالة الأولى والخامسة والثالثة عشر بقولهم: (نعم بنشارك، للعلم و المعرفة و مواكبة مستحدثات الأمور).

وفي المقابل فإن غالبية الحالات أكدوا عدم المشاركة في حضور المؤتمرات والندوات السياسية لأسباب كثيرة منها عدم معرفتهم موعد وإقامة الندوات والمؤتمرات، وعدم مراعاة اختيار الوقت المناسب أحيانا حيث تكون الندوات في الفترة المسائية، إضافة إلى بعد المكان المقامة فيه، وعدم وجود استفادة من حضورها أحيانا.

ويمكن القول أنه لا توجد مشاركة في حضور المؤتمرات والندوات السياسية بشكل كبير من ذوي الإعاقة داخل مجتمع الدراسة.

ثانياً: مناقشة التساؤل الفرعي الثاني الذى مؤداه :

(ما هي المناصب القيادية التي يتقلدها الأشخاص ذوي الإعاقة بمحافظة الأقصر؟).

وللإجابة على هذا التساؤل فإن الباحثة سوف تعرض العناصر الآتية:

١- تمكين ذوي الإعاقة من ماركز صنع القرار بالدولة:

أكدت غالبية الحالات أن هناك كثيراً من ذوي الإعاقة تولوا مناصب قيادية بالدولة، وقد أكدت ذلك الحالة الأولى بقولها: (أحد زملائنا تولى منصب عميد كلية العلوم)، كما أكدت الحالة الخامسة والسابعة والثالثة عشر بقولهم: (عضو مجلس إدارة نادي الارادة والتحدي، عضو في المجلس النيابي)، وأما باقي الحالات أكدو بقولهم: (يوجد كتير منهم مدربين وفي منهم محاضرين تنمية بشرية وفي مناصب كتير بس إحنا مش فاكرين).

٢- الطموح السياسي:

الطموح السياسي هو حق لكل فرد داخل المجتمع، فهناك كثير من الناس لديها طموح في البرلمان ليكون لها رأي وتشارك فيوضع التشريعات والقوانين في الدولة، حيث هناك بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة يرغبون في أن يكونوا أعضاء في المجالس النيابية ويقومون بوضع وتشريع القوانين الخاصة بذوي الإعاقة لأنهم أكثر معرفة باهتماماتهم من غيرهم، وهذا ما أكدت الحالة الخامسة والحالة الثالثة عشر بقولهم: (عضو مجلس نواب ليه علشان دور النائب التشريعي والرقابي هيخدم قضية الأشخاص ذوي الإعاقة)، وهناك من أراد تولي بعض المناصب القيادية كونها حراك اجتماعي حيث أكدت الحالة الأولى بقولها: (أن يتولي منصب رئيس مجلس الوزراء كحراك اجتماعياً).

في المقابل لوحظ أن باقي الحالات يرفضون فكرة توليهم وتقلدهم بعض المناصب القيادية بالدولة، وأكدو ذلك بقولهم: (لا).

٣-الخدمات المقدمة من الأشخاص ذوي الإعاقة في حالة الوصول إلى مراكز صنع القرار:

أكدت غالبية حالات المبحوثين الذين يسعون إلى تولي مناصب قيادية بالدولة بقولهم عن الخدمات التي سوف يقدمونها للمجتمع هي: (

الاهتمام بأطياف الشعب ، وإعطاء دور قوى لذوى الإعاقة، والممكن تنفيذه من احتياجات ذوي الاعاقة من خدمات عامه وخاصه)، في حين باقي الحالات الذين لا يريدون تولي مناصب قيادية يقولوا: (لا نحب تولي منصب علشان في أمور كتير هتكون غايبة عني).

٤-تمكين المرأة في مراكز صنع القرار:

تعد المشاركة السياسية حقاً من حقوق المرأة التي نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية، وإن تمكين المرأة يهدف إلى تجهيزها لإبراز كامل قدراتها للعمل في القطاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي حتى تتمتع بالصلاحية وتتحمل المسئولية الكاملة عن أفعالها، وهذا ما أكدته جميع الحالات التي أجريت عليها الدراسة، بقولهم: (طبعا بلا شك).

٥- المستوى التعليمي:

أن للتعليم أثرا كبيرا على فهم الناس لحقوقهم سواء كانوا رجال أم نساء، حيث يعمل على زيادة الوعي لدى الناس بأمور الحياة وكلما ارتقى الإنسان في المستويات التعليمية كلما تمكن من تولي مناصب رفيعة سواء في مجال عمله التخصصي أو في المجال السياسي، وهذا ما أكدته جميع الحالات التي أجريت عليها الدراسة، بقولهم: (أكيد).

ثالثاً: مناقشة التساؤل الفرعي الثالث الذى مؤداه :

(ما هي أشكال وصور اهتمام الدولة بذوي الإعاقة للمشاركة السياسية؟).

وللإجابة على هذا التساؤل فإن الباحثة سوف تعرض العناصر الآتية:

١- الخدمات المقدمة من قبل الأجهزة التنفيذية بالدولة:

بالرغم من اهتمام الدولة في الآونه الأخيرة لذوي بذوي الإعاقة في كافة المجالات وخاصة المجال السياسي، وتقديم الخدمات لهم من خلال (بطاقة الخدمات المتكاملة) الذي يتميز به الفرد من ذوي الإعاقة لتسهيل الخدمات له في المنشأت الحكومية، إلا أن كثيراً من هذه الخدمات لم تبطق على أرض

الواقع من خلال الأجهزة التنفيذية، وهذا ما أكده عليه المبحوثين بقولهم: (لا، نوعا ما).

من خلال الدراسة الميدانية يمكن القول بأن الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة من قبل الأجهزة التنفيذية غير كافية لإشباع احتياجاتهم داخل مجتمع الدراسة بالرغم من وجود القوانين والتشريعات التي تسمح لهم بالحصول على كثير من الخدمات والتسهيلات التي تساعدهم على الحياة والمساهمة في تنمية المجتمع والمشاركة في مختلف المجالات مع جميع أفراد المجتمع، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة " حمدي احمد سيد" بعنوان " المشاركة السياسية لذوي الاعاقة الحركية" في أن هناك مجموعة من المعوقات التي تقف حائلا أمام المشاركة السياسية للمعوقين حركيا ومنهم عدم تلبية مطابلهم (٨٠%)، والنظرة السلبية لهم (٧١%)، إبعاد الدولة المعوقين عن المشاركة في الحياة السياسية (٦٢%)، والأمية السياسية (٤٩%).

٢- احتياجات ذوي الإعاقة من الأجهزة التنفيذية:

وبناء على ما طرح في السؤال السابق وهو أن الخدمات المقدمة من قبل الأجهزة التنفيذية هل هي كافية لإشباع احتياجاتهم أم لا وكانت إجابة غالبية المبحوثين بالنفي، فإن هذا السؤال طرح لمعرفة نوع وطبيعة الخدمات التي يحتاجون إليها ولم تقدم أو تنفذ من قبل المسؤليين تجاه ذوي الإعاقة ، وجاء المبحوث في الحالة الأولى: (نوفير وسائل النقل والاكثار من التوعية السياسية)، وثم ذكر المبحوث في الحالة الثانية بقوله: (خدمات طبية هامة مثل أنواع معينة للسمع + أنواع في قياس العضلات والاعصاب وخلافه + تاهيل الشوارع مثل الكورنيش+المحافظه محتاجه كمسيون سيارات لذوي الإعاقة + تاهيل محطة القطار وخدمات أخري)، واستطردت الحالة السادسة بقولها: (توفير مراكز التدريب لأشخاص ذوي الإعاقة مثل مراكز الكمبيوتر،

الاهتمام بمواهب ذوي الإعاقة في الموسيقي والكره وكثير من المواهب)، أما عن باقي الحالات فقد كانت احتياجاتهم إلى حد ما موجودة بالفعل وهي على حد قولهم: (إعفاء الطلبة من المصاريف الدراسية وخاصة الطلبة المتفوقين، المعاش الذي تصرفه الدولة من قبل وزارة التضامن الاجتماعي غير كافئ لتلبية احتياجاتهم في ظل ارتفاع الأسعار).

وقد لوحظ من قول المبحوثين أن هناك بعض الخدمات الخاصة بالطرق والمباني الحكومية والعامة التي يحتاجها ذوي الإعاقة ليمارسوا حياتهم الطبيعية من غير مساعدة أشخاص آخرين مثل تأهيل الشوارع وتحديد أماكن لعبور ذوي الإعاقة حرصا على سلامتهم من تزاحم السيارات، وكذلك تقديم بعض الخدمات الطبية الخاصة التي يحتاجون إليها في مختلف أنواع الإعاقات، والعمل على زيادة المعاش الخاص بهم باستمرار لمواجهة ارتفاع الأسعار وكفاية متطلبات حياتهم.

٢- الأنشطة السياسية التي وفرتها الأجهزة التنفيذية لذوي الإعاقة :

وعلى الجانب الآخر وبعد معرفة الخدمات المقدمة من الأجهزة التنفيذية ومدى كفايتها لإشباع احتياجات ذوي الإعاقة، جاء التساؤل عن الخدمات والأنشطة السياسية التي وفرت لهم، حيث جاء قول الحالة الأولى: (سهولة و تشجيع ذوى الإعاقة فى العملية الانتخابية)، ثم ذكرت الحالة الخامسة والحالة الثالثة عشر بقولهم: (دورات إعداد القادة ودورات المحليات وشرح قانون المحليات). وفي المقابل جاء قول باقي المبحوثين (لا أعرف).

ومن خلال الدراسة الميدانية للحالات التي أُجريت عليها الدراسة لوحظ أن كثيراً من الحالات في مجتمع الدراسة بمحافظة الأقصر، وخاصة ذوي الإعاقة السمعية والبصرية والذهنية ليس لديهم أي اهتمامات وميول سياسية.

كان لابد من أخذ آراء ومشاركة المبحوثين الذين تم إجراء دراسات الحالة عليهم في أنواع الأنشطة التي يريدون أن يتم تنفيذها في المستقبل من

قبل الدولة، سواء كانت أنشطة سياسية أو تعليمية أو اجتماعية أو رياضية أو حرفية أو ثقافية وذكر المبحوث في الحالة الخامسة بقوله: (تكثيف الدورات التأهيلية للمجالس النيابية والمحليات وإعطاء شهادات معتمده بالدورات)، واستطردت باقي الحالات بقولهم: (أنشطة دينية مثل تحفيظ القرآن، وأنشطة تعليمية مثل دورات اللغة وتدريبات الكمبيوتر، وأنشطة حرفية مثل دورات مشغولات يدوية ودورات إعادة تدوير، أنشطة رياضية مثل تعليم كرة اليد والسلة والقدم والسباحة).

من خلال الدراسة الميدانية لوحظ من آراء المبحوثين داخل مجتمع الدراسة أن هناك كثيراً من الأنشطة التي يحتاج إليها ذوي الإعاقة غير متوفرة لعدم الاهتمام بها من قبل الأجهزة التنفيذية بالشكل الكافي لهم.

رابعاً: مناقشة التساؤل الفرعي الرابع الذى مؤداه :

(ما طبيعة المعوقات التي تواجه ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية بمحافظة؟.)

وللإجابة على هذا التساؤل فإن الباحثة تعرض العناصر الآتية:

١ – المعوقات الاقتصادية:

لا شك أن للإمكانيات المادية للأسرة بصفة عامة ولذوي الإعاقة بصفة خاصة دوراً هاماً في التمكين السياسي له، ومن العوامل التي تساعد المرشح على الفوز في الانتخابات هي امتلاكه للأموال التي تساعده في الانفاق على الدعاية الانتخابية، وهذا ما أكدته جميع الحالات التي أجريت عليها الدراسة، بقولهم: (طبعا بلا شك). وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة – ماكسويل بيبرا أوبوكوا – بعنوان "مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة السياسية في الكاميرون" والتي أكدت أن الإمكانيات المادية أعاقت مشاركتهم في الأنشطة السياسية على الصعيدين المحلي والقومي.

٢- العادات والتقاليد:

العادات الاجتماعية نسبية و تختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف أيضا في المجتمع الواحد ومن وقت لآخر، بحسب ما يطرأ على المجتمع من تغيرات تستلزم تغيير بعض عاداته المتوارثة، ومجتمع الدراسة بمحافظة الأقصر يعد أحد مجتمعات – صعيد مصر، ومن خلال الدراسة الراهنة تحاول الباحثة التعرف على العادات والتقاليد، وأثرها في تولي ذوي الإعاقة للمناصب القيادية وذلك من خلال إجابات المبحوثين، حيث أكد جميع المبحوثين بقولهم: (تؤثر نوعا ما، ولكن يمكن التغلب عليها في الفترة الحالية).

٣ – المعوقات الإدارية والتنفيذية:

وقد لوحظ من الدراسة الميدانية أن معظم المبحوثين في مجتمع الدراسة، قد أكدوا أنه لابد من توافر بعض الخدمات لذوي الإعاقة وهي : (اتاحة الوصول لمقار اللجان + مترجم الإشارة + طباعة ورق الإدلاء بالصوت الانتخابي بلغة برايل للمكفوفين).

نتائج الدراسة:

كان الهدف من الدراسة التعرف على مدى تفاعل ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية بمحافظة الأقصر، والكشف عن معوقات التفاعل لذوي الإعاقة في المشاركة السياسية. وتظهر النتائج أن هناك دعم من قبل الدولة في توفير مقاعد داخل المجالس النيابية لأشخاص ذوي الإعاقة حيث توجد إمرأة داخل مجتمع الدراسة فازت بمقعد في البرلمان في الدورة الانتخابية الحالية بنظام الكوتا، في حين أن كان في السابق بعض الأشخاص ترشحوا إلى المجالس المحلية ولم يوفقوا في الفوز بالمجالس النيابية نظراً لعدم وجود نظام (الكوتا) وكذلك عدم تقبل المجتمع فكرة أن يمثلهم شخص من ذوي الإعاقة.

أوضحت الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من ذوي الإعاقة لا يشاركون في الذهاب إلى صناديق الاقتراع في العملية الانتخابية للإدلاء بأصواتهم وخاصة ذوي الإعاقة البصرية والذهنية، نظراً لظروفهم الصحية ووجود بعض الصعوبات التي تواجههم في التوجه إلى اللجان الانتخابية. وتبين من الدراسة أن غالبية المبحوثين أكدوا عدم رغبتهم في الانضمام إلى الأحزاب السياسية نظراً لنفس الظروف والأسباب.

كما كشفت الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من ذوي الإعاقة لا يرغبون في الترشح للمجالس النيابية لأنهم ليس لديهم من الوعي سياسي ما يؤهلهم في تولي هذه المناصب، وكذلك أوضحت الدراسة أن غالبية عينة الدراسة لا يشاركون في حضور الندوات والمؤتمرات السياسية التي تقام داخل مجتمع الدراسة.

بينما أظهرت الدراسة أن هناك علاقة ايجابية بين مستوى التعليم لأشخاص ذوي الإعاقة وبين توليهم مناصب صنع القرار ومشاركتهم السياسية، لأن التعليم يجعل لديهم خلفية عن الموضوعات السياسية.

تبين من الدراسة أن الأفراد من ذوي الإعاقة الحركية أكثر ميلا للمشاركة السياسية ثم يليهم ذوي الإعاقة البصرية، أما عن ذوي الإعاقة السمعية والذهنية فهم أقل ميلا للمشاركة السياسية نظراً لأن ذوي الإعاقة السمعية يحتاج إلى مترجم إشارة والإعاقة الذهنية نظراً لظروفه الذهنية.

كما كشفت الدراسة أن من معوقات المشاركة السياسية قلة الامكانيات المادية، لأن الامكانيات المادية هي التي تمكن الفرد من الانفاق على الدعاية الانتخابية، وكذلك أوضحت الدراسة أن العادات والتقاليد لها دور في معوقات المشاركة السياسية لأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة (الإعاقة الذهنية) في المشاركة السياسية من حيث الذهاب إلى اللجان الانتخابية للإدلاء بأصواتهم وذلك نظراً لخوف أسر ذوي الإعاقة الذهنية من تنمر وكلام أفراد المجتمع عليهم؛ بينما جاءت المعوقات الإدارية والخدمية بنسبة كبيرة لأن غالبية المبحوثين ذكروا عدم ذهابهم إلى صناديق الاقتراع وضعف

مشـاركتهم السياسـية هـو عـدم وجـود إتاحـة لتوصـيلهم إلـى اللجـان الانتخابيـة وكذلك عدم طبع أوراق الإدلاء بلغة برايل.

الهوامش:

(1) Piotr Kazmierkiewicz, Justyna Frelak , Political participation of third country nationals on a national and local leve , polanda, Institute of Public Affairs, 2011, p8.

(*2*) Wiseman Chijere Chirwa , Democracy and Political Participation http//: www.eldis.or- wc-chirwa, MALAWI, 2009 ,p 34 : نقلاً عن

(٣) مولود زايد الطيب :علم الاجتماع السياسي، ليبيا، دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٧، ص ص ٨٧-٨٩.

(4) Joerg Forbrig , Revisiting youth political participation ,strasboug , Council of Europe, 2005, p 19.

(*5*) Anna Horvath, Giulia Paolini, Political P Participation and EU Citizenship (Perceptions and Behaviours of Young People), p6 http://www.sociologyguide.com/political-system/political-

(*6*) Tatjana Petrusvrska , A guide To Minorities And Political Participation In South East Europe , U K , King Baudouin , 2009, p 27.

(*7*)Nancy E.mayo, Participation and Quality of Life, America, Inter-American Development Bank, 2008, p6.

(*8*)John Kitching, Entrepreneurship And Self-Employment By People With Disabilities, United kingdom , 2014, p 3.

(٩)جوديث هولنويج، ترجمة، بسمير فيداهيتش، تعريف الإعاقة وتصنيف أنواعها، الولايات المتحدة الأمريكية، منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة اليونيسف، ٢٠١٤، ص ٧.

(*10*)the OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR), Guidelines on Promoting the Political Participation of Persons with Disabilities, Poland, OSCE, 2019, p20.

(١١) رنا عبد الحميد صالح ، السمات الشخصية لدى المعوقين سمعيا في ضوء بعض المتغيرات، رسالة ماجستير، قسم التربية الخاصة، كلية التربية، جامعة دمشق، ٢٠١٤، ص ١٠.

(١٢) نهاد صالح الهذيلي، فاعلية برنامج تدريبي مستند إلى اللعب في تنمية التفكير الابتكاري لدى الأطفال المعاقين سمعياً في مرحلة ما قبل المدرسة في عينة أردنية ، رسالة دكتوراه، قسم التربية الخاصة، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، ٢٠٠٥، ص ١٩.

(١٣) محمود أحمد السيد، أثر تصميم بيئة الكترونية في تنمية مهارة استخدام لغة الاشارة لدى معلمي الصم، رسالة ماجستير، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد الثالث عشر، الجزء الثالث، ٢٠١٩، ص ١٥٢.

(١٤) دليل استرشادي، التكنولوجيا المساندة لدمج الطفل ذي الإعاقة في التعليم والمجتمع– المكون الثالث (الإعاقة البصرية – الإعاقة الحركية – الإعاقة السمعية – الإعاقة الذهنية) ، القاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ص ٤٥.

(١٥) بسرة صبرينة، مستوى جودة الحياة لدى الطالب الجامعي المعاق حركيا – دراسة ٥ حالة على طلبة جامعة محمد خيضر بسكر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٥.

(١٦) رنا محمد صبحي عواده ، دمج المعاقين حركيا في المجتمع المحلي بيئيا واجتماعيا – دراسة حالة في محافظة نابلس، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٧، ص ٨.

(١٧) العوادي خوله، دراسة أثر الإعاقة الذهنية على مستوى اللغة الشفوية دراسة مقارنة بين المعاقين ذهنيا درجة خفيفة والمعاقين ذهنيا درجة متوسطة – دراسة ميدانية بالمركز النفسي البيداغوجي للمتخلفين ذهنيا أم البواقي، ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة بن مهيدي – أم البواقي، ٢٠١٤، ص١٣.

(١٨) فاروق الروسان، مقدمة في الإعاقة العقلية، دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٢، ٢٠٠٣، ص٤٣.

(١٩) حسن سيد شحاته، علي سعد جاب الله، المهارات اللغوية الوظيفية اللازمة للتلاميذ المعاقين عقليا بمرحلة الإعداد المهني بمدارس التربية الفكرية، المجلة الدولية الدراسات التربوية والنفسية، العدد الثالث عشر، الجزء الأول، ٢٠١٨، ص ٩٩.

(٢٠)جبور بشير، التواصل التعليمي عند المعاقين بصريا السنة الأولى من التعليم الابتدائي نموذجا، رسالة ماجستير، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة السانيا وهران، الجزائر ، ٢٠١٢، ص ٣.

(٢١) اخلاص محمد عبد الرحمن، أثر الإعاقة السمعية والإعاقة البصرية على شخصية المعاق ' دراسة حالة المعاقين المسجلين باتحاد الصم واتحاد المكفوفين بود مدني للفترة مارس–ديسمبر ٢٠١٢، مجلة العلوم النفسية و التربوية، العدد الثاني، الجزء الأول، ٢٠١٦، ص ١٢٦.

(23) Sarah Mboshi, Teaching Learners With Visual Impairment In An Inclusive Education Setting: The Cameroon Perspective, International Journal of Education and Research, Vol. 6 No. 2 February 2018, p 110.

(٢٤) ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٩٧.

(٢٥) إيان كريب، ترجمة محمد حسين غلوم، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ١٩٩٩، ص ١١٧.

(٢٦) جورج ريتزر &جيفري ستيبنسكي، ترجمة ذيب بن محمد الدوسري، النظرية الحديثة في علم الاجتماع، الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية، مكتبة جرير، ٢٠٢١، ص ٣٩٩.

(27) Maxwell Peprah Opokua, Participation of persons with disabilities in political activities in Cameroon, Disability and the Global South, 2016, Vol.3, No. 2.

(28)Fredrick Msigallah, The Participation Of Persons With Disabilities In Tanzania's 2010 General Election - A Report On The Observations And Recommendations Made By Voters With Disabilities, Tanzania, Dar es Salaam, 2010.

(29) Thad E. Hall R. Michael Alvarez, Defining the Barriers to Political Participation for Individuals with Disabilities, Washington, The Information Technology and Innovation Foundation , 2012.

(30) Sierra Powell, Patterns and Mechanisms of Political Participation among People with Disabilities, Duke University , Journal of Health Politics, Policy and Law, Vol. 44, No. 3, June 2019 .

(31) Alexsander Yandra & Yulianti Asyar , The Political Participation of People with Disabilities (Feebleminded) in 2019 Election in Riau Province, Indonesia, Semarang, EAI, 2019 .

(٣٢) التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام ، الدراسة المواضيعية التي أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة التاسعة عشرة ، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ٢٠١١.

(٣٣) قياتي عاشور، المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر: الواقع، والتحديات، وآفاق المستقبل، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد التاسع والعشرون، الجزء الثالث، ٢٠٢٣.

(٣٤) حمدي احمد سيد ابو مساعد، المشاركة السياسية لذوي الإعاقة الحركية – دراسة ميدانية، مجلة جامعة أسيوط ، العدد (٤٣)، ٢٠١٢.